مشكلة الصحراء والبترول في إستراتيجية الثورة والحكومة المؤقتة الجزائرية

أ.د محمد دادة *

ظلت قضية الصحراء الجزائرية تثير اهتمام السلطات الفرنسية منذ اكتشاف حقول البترول والغاز الطبيعي فيها. وكانت الاكتشافات الكبيرة قد وقعت مع مطلع النصف الثاني من القرن العشرين[1] وبعدما تأكدت فرنسا من الإمكانات الواعدة للصحراء الجزائرية في مجال المحروقات أولت عناية خاصة للجنوب الجزائري، وأعطت دفعا قويا للأبحاث الصحراوية وقامت بوضع خريطة جيولوجية والقيام بعمليات البحث والتنقيب ومنح الرخص للشركات البترولية العالمية للاستكشاف وإنشاء مجموعة من الشركات البترولية لاستغلال الصحراء الجزائرية. وهكذا دخلت الشركات الأمريكية والإنجليزية والايطالية إلى الصحراء، وبدأت منذ عام 1956 تكشف من عملياتها الاستقلالية وحققت نجاحات كبيرة في ميدان الاستثمار وتحقيق الأرباح والمصالح.

وقد اضطرت السلطات الفرنسية إلى تقديم تسهيلات كبيرة للشركات البترولية الغربية التي أصبحت مصالحها في الجزائر مماثلة للمصالح الفرنسية، حيث استخدمت عامل المحروقات لجر الدول الأوروبية إلى جانبها في حربها في الجزائر، وهذا هو الهدف الاستراتيجي لفرنسا التي سعت إلى إلقاء جانب من مسؤولية الحرب الجزائرية على عاتق الغرب الأوروبي. ولكن يمكن الإشارة إلى أن السلطات الفرنسية وجهت نشاطها في القطاع البترولي والطاقوي لخدمة اقتصاد بلدها بالدرجة الأولى. ومنذ ذلك الوقت، سارعت فرنسا إلى ضرب الحصار على الصحراء الجزائرية وتطويقها عن طريق مشاريع قانونية هدفها فصل الجنوب عن بقية الوطن الجزائري، وذلك بخلق إطار إداري خاص بالصحراء الجزائرية. ونظرا لأهمية الصحراء الجزائرية من الناحية الإستراتيجية والاقتصادية، فإن السلطات الفرنسية تصلبت في موقفها من الصحراء واعتبرتها منطقة واقعة تحت السيادة الفرنسية. ويرجع هذا التصميم على تقسيم الجزائر، عندما أحست أن استقلال الجزائر أصبح حقيقة حتمية، وأدركت من جهة أخرى ما تحتويه الصحراء الجزائرية من ثروات معدنية هائلة، لذلك بدأت تضع المخططات والمشاريع لفصل الصحراء عن الشمال الجزائري.

*أستاذ التعليم العالي في التاريخ الحديث والمعاصر – قسم التاريخ وعلم الآثار – كلية العلوم الإنسانية – جامعة وهران.

رفضت جبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة الجزائرية هذا التقسيم، وعبرت عن تمسكها المطلق بالاستقلال والوحدة الترابية، ورفضت أيضا كل تقسيم وتشويه لمطالب التحرير، وهذا استنادا إلى مواثيق الثورة بداية من بيان أول نوفمبر 1954 الذي أكد على الوحدة الوطنية وحدة التراب الوطني، وكذلك مؤتمر الصومام (20أوت 1956) الذي أكد هو الآخر في قراراته أن سلامة التراب الوطني بما فيه الصحراء، هو شرط أساسي لكل حل للقضية الجزائرية[2].

وعلى الرغم من ذلك، فإن المستعمر الفرنسي بدأ في تنفيذ خطته لفصل الصحراء عن الجزائر عام 1957م، وكانت هذه الخطة شاملة للنواحي العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية. ففي الناحية العسكرية بدأ يخطط لعمليات عسكرية طويلة الأمد وشاملة لمواجهة الثورة الجزائرية، وحاول تشكيل قوة عسكرية عملية بمساعدة "الحركة" لمقاومة جيش التحرير الوطني، وانتصبت هذه القوة على الخط الفاصل بين التل (الشمال) والصحراء[3].

وفي الجانب السياسي الخارجي، بدأت الدبلوماسية الفرنسية ترسل إلى عواصم العالم العديد من المذكرات الرفقة بالخرائط، تدعو فيها إلى اعتبار الصحراء منفصلة عن الجزائر. كما تمت دراسة مشروع تقسيم الجزائر في المجلس الوطني الفرنسي في جلسته بتاريخ 28 و29 جوان 1958، حيث تناول الحديث عن المشروع وأعلن أن الصحراء الجزائرية أرض فرنسية ويجب تنظيمها على أسس إدارية جديدة[4]

كانت الصحراء الجزائرية تمثل أهمية إستراتيجية للسلطات الفرنسية، فهي ضرورية للتوسع الفرنسي وتحقيق المصالح الفرنسية على المدى المتوسط والبعيد. وبعد مجيء ديغول إلى الحكم في 1958 تحققت هذه الأهمية عندما قال: "لقد تعزز كثيرا موقعنا في إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط بفضل الجزائر، وأقمنا فيها نقطة انطلاق لتسللنا إلى تونس والمغرب والصحراء... وكشفنا منذ عهد قريب حقول البترول والغاز التي ساعدتنا على استكمال حاجتنا الماسة إلى الطاقة الصناعية. إذا فثمة أساليب كثيرة تحمل الشعب الفرنسي على أن يعد امتلاك الجزائر أمرا مفيدا ومستحقا"[5].

عملت السلطات الفرنسية عل تحقيق هذا المشروع، لما يحقق لها من فوائد مادية واقتصادية، ولاسيما أن الظروف الدولية خلال هذه الفترة كانت تفرض على فرنسا أن تعجل به لأن مستقبل اقتصادها الرأسمالي كان مهددا، لذلك نجدها تخفي سياستها الاستعمارية في الجزائر وراء قناع المشاريع التي تقوم بها في الصحراء الجزائرية. ففي 10مارس1959 عقد مندوب الحكومة الفرنسية في الجزائر اجتماعا في باريس، بحضور رجال الاقتصاد الفرنسي، ورؤساء الشركات وأصحاب البنوك، حيث

صرح في هذا الاجتماع قائلا: "هناك ثورتان تجاريتان اليوم في الجزائر، أولهما هي ثورة البترول والغاز الطبيعي في الصحراء، والثانية هي هذا المجهود الذي لم يسبق له مثيل في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والتي تريد فرنسا أن تقضي بها على المشاكل التي أوجدت حركة الثورة الجزائرية، حتى تصبح هذه الثورة غير ذات موضوع"[6].

لقد كانت فرنسا ترمي من وراء هذا المشروع تحقيق عدة أهداف منها:

أولا: الهدف الجغرافي، وهو أن صحراء الجزائر، تعد أداة وصل بين شمال إفريقيا وجنوبها، فهي بذلك تؤهل فرنسا لتقوم بدور كبير في مستقبل علاقات التضامن بالقارة الإفريقية.

ثانيا: الهدف العسكري والاستراتيجي، وهو يتمثل في اختيار الصحراء الجزائرية لتكون مقرا للقواعد العسكرية الفرنسية، وميدانا لتجاربها الذرية، إذ تمثل الصحراء قلب إفريقيا من الناحية الإستراتيجية، ونقطة اتصال من مجموعة مهمة من الدول الإفريقية.

ثالثا: الهدف الاقتصادي، وهو يتمثل في استغلال ثروات الصحراء ولاسيما البترول والغاز الطبيعي، حيث ظهرت معطيات اقتصادية في العالم فرضت على فرنسا كي تضمن استقلالها الاقتصادي أن تحافظ على الصحراء الجزائرية، كتبت جريدة البرلمان الفرنسية تقول: "الصحراء الجزائرية ضمان لاستغلالنا للطاقة هذه الأرض، لما اكتشفت اتضح بأنها غنية بالغاز الطبيعي والبترول، كما أنها تضمن الاستقلال للأمم الغربية في قارتنا من حيث الطاقة"[7].

ولتحقيق هذه الأهداف تبنت الحكومة الفرنسية عدة حجج سياسية وعسكرية واقتصادية من أجل الاحتفاظ بالصحراء الجزائرية، وحسب رأي ديغول، فإنه سيصد بها الأطماع التي أخذت تراود رؤساء الدول المغاربية والإفريقية المجاورة للجزائر حول الصحراء الجزائرية، حيث يقول: "يجب أن تظل فرنسا متمتعة حاليا بالأموال الضخمة التي وظفتها لاستكشاف نفط الصحراء، واستثماره ونقله" وأن تضمن بالنسبة للمستقبل أفضلية خاصة فيما يتعلق بالتنقيب عن مصادر بترولية حديثة، ويجب أن تستثمر كما كان مقررا في سلسلة التجارب الذرية والفضائية التي باشرناها في الصحراء، والتي تنطوي على أهمية بالغة الأمر الذي يقتضي استبقاء جهازنا العسكري والفني"[8].

وبالفعل دخلت فرنسا المرحلة الفعلية في تطبيق المشروع، بخلق نظام إداري جديد في الصحراء الجزائرية. وكان هدفها تقوية الارتباط السياسي والجغرافي والاقتصادي لهذه المنطقة بالاتحاد الفرنسي. ولهذا أصبحت في المنظور الاستعماري منطقة إستراتيجية لا يمكن التنازل عنها، فأنشأت الحكومة الفرنسية ولايتين جديدتين هما "الواحات والساورة" يشملان كل مساحة الصحراء، وقسمتها إلى

بلديات، وأصبحت السلطة السياسية على الصحراء بيد وزير مكلف بشؤون الصحراء، وكان الهدف من إنشاء الوزارة المكلفة بالصحراء (جوان 1957) يتمثل فيما يلي:

1- سد الفراغ الإداري الناجم عن إلغاء نظام أقاليم الجنوب عام 1947.

2-توظيف السيادة والحضور الفرنسي بالصحراء الجزائرية.

3-تأكيد وتعزيز استقلالية هذه المنطقة عن الوصاية الإدارية والسياسية للولاية العامة. وقد تم تعيين "ماكس لوجان" MAX LEJEUNE كأول وزير على رأس هذه الوزارة.

أصبح وزير الصحراء يتولى الشؤون الخاصة للأقاليم الصحراوية ويمارس صلاحيات التنظيم الإداري وتثمين الأقاليم الصحراوية بموجب مرسوم 21 جوان 1957. ولكن ظهر منذ بداية إنشاء هذه الوزارة والمنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية، أن هناك تداخلا في المهام، ولدا قامت الحكومة الفرنسية بقيادة ميشال دوبري Michel Debret بإلغاء وزارة الصحراء واستبدالها بوزير منتدب لدى الوزير الأول، واسند هذا المنصب لـ "جاك سوستال" Jacques Soustelle، وبعد التعديل الوزاري في 5 فيفري 1960 منحت إدارة الصحراء وأقاليم ما وراء البحار لوزير دولة الذي جمع بين المهام الإدارية والاقتصادية. والملاحظ أنه منذ عام 1960 أصبحت عائدات الموارد البترولية تشكل مصدرا ماليا لتغطية ميزانية وزارة الصحراء، حيث ارتفعت القيمة من 55 مليون فرنك جديد في سنة 1960 إلى 125 مليون فرنك جديد في عام 1961م(9)

كانت الأسس التي وضعتها الحكومة الاستعمارية في الصحراء الجزائرية ما تزال قائمة عليها سياسة الجنرال ديغول في عهد الجمهورية الخامسة، ولذلك شكلت الصحراء الجزائرية موضوعا مهما في إستراتيجية الجنرال ديغول بمختلف محاورها السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية، وعرفت المنطقة مجموعة من القوانين والتنظيمات الإدارية، مثل إنشاء الدوائر والأحواز الإدارية والكانتونات والبلديات.

إضافة إلى التنظيمات الإدارية، لجأت فرنسا إلى إقناع حلفائها من الدول الأوروبية بضرورة الوقوف معها في حربها من أجل الاحتفاظ بالصحراء الجزائرية، ودعمت موقفها بأن الصحراء خالية من السكان، وأنها هي التي اكتشفتها. كما عملت السلطات الاستعمارية في إطار تقسيم الصحراء، على خلق انقسام داخل الشعب الجزائري نفسهن إذ أرادت أن تكسب تأييد سكان الصحراء، فاجتمعت مع وجهاء المنطقة لتكسبهم، باستخدام التهديدات والضغوط. غير أن محاولات المستعمر باءت بالفشل، حيث رفض سكان الصحراء مشروع التقسيم وعارضوه بقوة، وعبروا من خلال

المواجهات والتحركات عن وحدة الشعب الجزائري ووحدة ترابه، وكانت جبهة التحرير الوطني قد نبهت من أهداف المستعمر، فقامت بتعبئة أبناء الصحراء وتوعيتهم لصد الخطر الذي يواجه البلاد[10].

ومن جهة أخرى كشفت جريدة المقاومة عن المناورات الفرنسية لتغليط الرأي العام الدولي، حيث كتبت تقول: "كيف تقدم فرنسا على أن تنسب لنفسها أرضا هي ملك لغيرها منذ آلاف السنين (...) أما الصحراء فهي باقية وستبقى قطعة لا تنفصم عن وطننا مثلها في ذلك مثل المتيجة والقبائل، وإخواننا سكان النواحي الصحراوية عازمون مثل سكان تبسة والعاصمة على مواصلة الكفاح إلى أن تحصل الجزائر على استقلالها كاملا".[11]

ولمواجهة الإستراتيجية الفرنسية، قررت جبهة التحرير الوطني توسيع نطاق المعركة بفتح جبهة الصحراء التي توجد بها المؤسسات الفرنسية. وركزت الثورة على مهاجمة المنشآت البترولية. وكان لهذه العمليات الصدى الإعلامي من خلال إذاعة صوت العرب التي قامت بدورها في كشف المخططات الاستعمارية، وتبيان الهجومات التي كان يقوم بها الثوار في تفجير آبار البترول في حقل ايجلي، والهجوم على فرق البحث والتنقيب. وكان الاستعمار قد انتقم من السكان العزل بتسليط الإبادة عليهم. واتسع نطاق المعركة ضد القوات الفرنسية، حيث أبرزت جريدة المجاهد أن المعركة أصبحت تعم كافة التراب الجزائري من وهران إلى تمنراست، ومن عين الصفراء إلى جانت.[12]

وعبرت أيضا الحكومة المؤقتة الجزائرية عن رفضها لأي تسوية تمس بالوحدة الوطنية وتؤدي إلى تقسيم الجزائر، ولو أدى ذلك إلى استمرار الثورة أمدا طويلا، لأن فصل الصحراء عن الجزائر يعد ضربة قاضية لاستقلال الجزائر، والمبادئ التي قامت من أجلها الثورة الجزائرية، فكتبت جريدة المجاهد تقول "الصحراء بثرواتها المعدنية والبترولية والغازية تفتح إمكانات هائلة في وجه الشمال الجزائري، فهي جزائر الغد، وتتمكن عن طريقها من فتح آفاق الحياة الحقة والازدهار(...) ففصلها عن الجزائر وجعلها ميدانا تتحكم فيه الاحتكارات الفرنسية والغربية معناه إخضاع الجزائر نهائيا لشهوات الاستعمار وحرمانها من المسؤولية التي تمكنها من الاستقلال الحقيقي"[13]

ولما وجدت فرنسا أن الحجج التي بنت عليها مشروعها خاطئة وغير مقنعة، لجأت إلى حجج أخرى، فخرجت بنظرية جديدة، متمثلة في أن الصحراء أرض لا تخضع لسيادة معينة، فهي بمثابة بحر داخلي، تلتقي فيه وتشارك سادات جميع الدول المجاورة لها. لقد لجأت فرنسا إلى هذا الحل لجعل الصحراء مشكلة دولية، وتنسحب هي من الصراع لتتركه بين الحكومة المؤقتة الجزائرية والدول

المجاورة، وذلك لإخراج الثورة من جبهة واحدة إلى عدة جبهات، كما أرادت أيضا أن تخلق مشكلة الحدود للجزائر المستقلة مع جيرانها في المستقبل[14].

تصدت الحكومة المؤقتة لهذه المخططات الاستعمارية الفرنسية على جميع المستويات، حيث صرح ابن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة قوله: "إن الاستقلال في مفهومنا هو قبل كل شيء وحدة التراب الجزائري بما فيه الصحراء، وهو ممارسة الشعب الجزائري بسيادته بعيدا عن كل ضغط استعماري"[15]. كما أصدرت الحكومة المؤقتة مذكرة رسمية في 30 جوان 1961م ترفض فيها الإذاعات الفرنسية في الصحراء، وعلاقة الجزائر بالدول الإفريقية التي في نظرها أن "الاستعمار استعمل كل المؤامرات من أجل ايجاد الغموض". ولهذا سارعت الحكومة المؤقتة إلى إصدار بيان جاء فيه: "إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ترى مزايا التعاون المشترك مع الدول المجاورة، وسنستقبل باهتمام بالغ أي طريقة لاستغلال ثروات الصحراء لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المجاورة، كما أن الحكومة المؤقتة تؤكد على احترام وضمان المصالح الفرنسية واستثمارها إذا كانت مجرد من أي فكر استعماري، أننا ندعو باسم الشعب الجزائري كل الشعوب الإفريقية لتدعيم القضية الجزائرية ضد الامبريالية الفرنسية"[16].

ردت الحكومة المؤقتة على المحاولات الفرنسية للاستئثار باستغلال البترول الجزائري، وجعله ملكا لفرنسا، في البيان الذي وجهته لأبناء الصحراء في الجنوب، ومما جاء فيه مايلي: "نؤكد لهذا المستعمر بأن بترول الصحراء هو بترول الجزائر العربية وسندافع عنه بجميع الوسائل ومهما كلفنا ذلك من تضحيات وعذاب ليتأكد المستعمر بأنه إن واصل تخذيره للعالم في قضية بترولنا، فليتأكد بأننا قادرون على نسف جميع الأنابيب والمنشآت الاستعمارية"[17]. وفي بيان آخر للحكومة المؤقتة تؤكد فيه على حقوق الشعب الجزائري في ثروات الصحراء، جاء فيه على وجه الخصوص: "أما فيما يخص ثروات الصحراء، فإن التنقيب عنها واستغلالها لا يمكن بأي صفة من الصفات أن يتحول إلى ملكية شرعية..."[18].

قامت الحكومة المؤقتة بنشاط إعلامي ودبلوماسي كثيف للحيلولة دون تعاون بين الشركات البترولية العالمية وفرنسا في مجال استغلال البترول والغاز الطبيعي في الصحراء الجزائرية. وفي هذا الصدد وجهت الثورة تحذير شديد اللهجة إلى الشركات الأجنبية حتى تعزف عن المجيء إلى الصحراء الجزائرية قصد الاستغلال والاستثمار في الموارد النفطية. وجاء في تصريح رئيس الحكومة المؤقتة: "إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تؤكد من جديد على حقوق الشعب الجزائري الثابتة في الصحراء

التي هي جزء من الجزائر، وهي تتنكر على كل أحد حق امتلاك للتراب الوطني وثرواته بأي عنوان، وهو يعتبر الاتفاقيات المتعلقة باستثمار موارد الصحراء لاغية. إن الحكومة المؤقتة تحذر الشركات المهتمة بالتفتيش عن النفط من أن تبرم اتفاقات مع السلطات الفرنسية التي ليس لوجودها بالصحراء طابع شرعي، إذ أنها لا توجد الآن إلا بعنوان الاحتلال الاستعماري"[19].

ومن جهة أخرى رغبت الحكومة المؤقتة في فتح مجال التعاون مع الشركات البترولية العالمية مادام أنها طرفا أساسيا في المفاوضات مع السلطات الفرنسية، وأن تدفع هذه الشركات إلى عدم استثمار رؤوس أموالها في بترول الجزائر، وأن تنظر إلى ضرورة تصور مستقبل مع جزائر مستقلة يمكن أن يعود عليها بالمصالح المتبادلة. وهكذا نلاحظ أن الحكومة المؤقتة استعملت تكتيكا جديدا، بانتهاج سياسة الإغراء يطرحها إطار التعاون مع الشركات الأجنبية شريط أن يكون في إطار الجزائر المستقلة، وهذا ما صرح به مندوب الحكومة المؤقتة في 2 جوان 1959 في المؤتمر العالمي للبترول المنعقد بنيويورك، جاء فيه: "إن الجزائر المستقلة تبحث عن سبل التعاون مع الشركات البترولية الأجنبية لتطوير وتنمية المصادر البترولية في الصحراء. في الوقت نفسه نريد أن نشير من جديد إلى أن التعاون لتطوير الثروات الطبيعية في بلادنا لا يمكن أن يكون إلا في إطار جزائر مستقلة وكاملة السيادة وأن جهود فرنسا الحالية لاستغلال ثروات الصحراء الجزائرية، وإغراء الشركات الأجنبية بأهمية السيطرة الاستعمارية تشكل مناورة فاشلة"[20].

أدى موقف الحكومة المؤقتة الجزائرية من المخططات الفرنسية المستهدفة تقسيم الجزائر واستغلال ثرواتها إلى إفشال كل الأساليب التي يستعملها المستعمر من أجل تحقيق تلك الأهداف. وكانت مشكلة الصحراء سببا في إيقاف المفاوضات بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية مرات عديدة، وذلك للمحاولات الفرنسية التأكيد على ملكية الصحراء، لقد كان موقف الحكومة المؤقتة في هذا المجال واضحا، وهو اعتراف فرنسا بالاستقلال والوحدة الوطنية للجزائر شمالها وجنوبها. وبهذا التصميم القوي والشديد على انتزاع الاستقلال الكامل سواء في الوحدة الوطنية الكاملة، وبتلك المهارة في استعمال مبدأ تقرير المصير حسب المفهوم الدولي، استطاعت جبهة التحرير الوطني أن تجند وراءها الرأي العام الجزائري والعالمي على حد سواء، وخاصة الرأي العام في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وقد ظهر جليا هذا التأييد العالمي بمناسبة اليوم الوطني ضد تقسيم الجزائر[21].

وكانت مظاهرات 5 جويلية 1961 التي دعت إليها الحكومة المؤقتة وجبهة التحرير الوطني، للرد بقوة على المحاولات التي يقوم بها الجنرال ديغول من أجل الوصول إلى تقسيم الجزائر، فهذه المظاهرات

أبرزت وحدة الشعب الجزائري ووقوفه وراء جبهة التحرير الوطني، وأصبح الشعب الجزائري يقف بالمرصاد أمام المحاولات التي تقام ضد الوحدة الترابية ووحدته الوطنية. وهنا حدث تغييرا في الموقف الفرنسي تجاه القضية الوطنية بفضل صمود الشعب الجزائري والثقافة حول الثورة.

عبرت الحكومة المؤقتة عن رفضها الإجراءات التعسفية التي سلطتها على المتظاهرين، وعملت على إبلاغ الدول الشقيقة والصديقة بحقيقة ما يجري في الجزائر، فتوجه العديد من الأعضاء إلى مختلف الدول الإفريقية من أجل الحصول على دعم هذه العواصم. ولقي نداء الحكومة المؤقتة صدى واسعا على الصعيد الدولي، فقد أعربت العديد من الدول والمنظمات تضامنها الكامل مع الشعب الجزائري، وتأييده المطلق في حقوقه المشروعة المتمثلة في وحدة ترابه، وقد جاء في هذا النداء "إن التهديد بالتقسيم الذي شهره المسؤولون الفرنسيون يشكل خطرا على الجزائر والمغرب العربي وإفريقيا بأسرها، ويهدف إلى خلق مناطق للسيادة الفرنسية في بلادنا بدعوى الدفاع وضمان مصالح أوروبي الجزائر. إن تقسيم الجزائر الذي هو إنكار صريح لحق تقرير المصير، وتصفية الاستعمار ويعني الزيادة في خطورة الوضع، وأن ذلك التقسيم الذي هو أبعد ما يكون عن تحقيق أي ضمان لأوروبي الجزائر...إن الحكومة المؤقتة تؤكد من جديد الحق المقدس الذي يملكه الشعب الجزائري في وحدة ترابه الوطني وتعلن أن يوم 5 جويلية 1961 هو يوم وطني ضد التقسيم... ونوجه نداء لشعوب وحكومات البلدان الشقيقة والصديقة لتعرب في ذلك اليوم بصورة ايجابية عن مساندتها للشعب الجزائري"[22].

ظلت الحكومة المؤقتة صامدة ووفية للخط الذي رسمته مواثيق الثورة التي أكدت على الحقوق الترابية للشعب الجزائري ووحدة الجزائر الجغرافية. وواجهت فرنسا في هذه الأثناء عزلة دبلوماسية، وانقسم الرأي العام الفرنسي بين مؤيد ورافض للتفاوض. وهذا ما دفع ديغول إلى اختيار طريق التفاوض مع الوفد الجزائري، ففي 5 سبتمبر 1961 صرح ديغول: "من الواجب الأخذ بالحقائق والواقع... لا يوجد جزائري وأنا أعرف ذلك لا يتصور أن الصحراء لابد أن تكون جزءا من الجزائر"[23].

ودخلت المفاوضات الجزائرية الفرنسية مرحلة حاسمة، وتم الاتفاق على مبادئ الاستقلال وتخلي فرنسا عن مطالبها بإبقاء الصحراء تحت السيطرة الفرنسية والاعتراف بالسيادة الجزائرية ووحدة ترابها.

وهكذا واجهت الحكومة المؤقتة الجزائرية سياسة الجنرال ديغول صاحب مشروع قسنطينة الذي أكد بصراحة على أهمية الصحراء الجزائرية بالنسبة لفرنسا، وأن هذه الأهمية الإستراتيجية تخص فرنسا

ومستقبلها. ولكن في النهاية كانت الثورة قد نجحت في قلب الموازين بفضل ما حققته من انتصارات داخلية وخارجية، وهنا نؤكد بأن جبهة التحرير الوطنيّ، المتمثلة في الحكومة المؤقتة، كشفت عن المسعى الخبيث للسلطات الاستعمارية وعارضته بكل شدة، عندما تفطنت للمناورات السياسية التي طرحتها فرنسا على الصعيد الداخلي والخارجي، وذلك من تقسيم الجزائر. واستخدمت الانبعاث السياسي الذي ظهر جليا في مظاهرات الشعب الجزائري الذي طالب بالاستقلال الكامل غير المنقوص والوحدة الترابية. ولقد استطاعت الثورة في نهاية الأمر أن تحقق المبادئ التي وردت في بيان أول نوفمبر وميثاق الصومام في المحافظة على التراب الوطني لتبقى بعض المسائل عالقة إلى ما بعد الاستقلال الذي لم يكن غاية في حد ذاته، بل أن الثروة ستواصل إلى غاية التحرير النهائي للجزائر من جميع أشكال الاستعمار.

الهوامش:

1- من المؤكد أن الدراسات الأولية للاستكشاف الجيولوجي للصحراء الجزائرية بدأت مع بداية القرن العشرين. وقد أكدت هذه الدراسات على وجود الغاز والبترول بالصحراء. وبعد عام 1954 بدأت الاكتشافات المهمة، باكتشاف الغاز الطبيعي في منطقة برقة تم الغاز والبترول بحاسي مسعود وحاسي الرمل وتيقنتورين. لمزيد من المعلومات حول الاكتشافات البترولية في الصحراء الجزائرية انظر:

Noushi (André) : La France et le pétrole de 1924 à nos jours, Picard, Paris, 2001.
Blin (louis) : l'Algérie des SAHARA au sahel, l'HARMATTAN, Paris, 1990.

2-المجاهد، 17 جويلية 1961، ص3.

3-أزغيدي (محمد لحسن)، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989، ص223.

4-المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية "فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية"، الجزائر، 1996.

5-ديغول (شارل)، مذكرات الأمل، التجديد 1958-1962 ترجمة سموحي فوق العادة، مراجعة أحمد عويدات، بيروت، منشورات عويدات، 1971، ص41.

6-المجاهد، 19 جويلية 1961، ص9.

7-أزغيدي (محمد لحسن)، المرجع السابق، ص 227.

8-ديغول (شارل)، المصدر السابق، ص63.

9-عسال (نورد الدين)، الثورة الجزائرية والمسألة البترولية(1952-1971)، أطروحة دكتوراه في التاريخ، جامعة سيدي بلعباس، 2012/2011 صص164-166.

10-أزغيدي (محمد لحسن)، المرجع السابق، ص 225.

11-المقاومة، عدد 14 06 أوت 1957.

12-عسال (نور الدين)، المرجع السابق، ص ص283-285.

13-المجاهد، 19 جوان 1961، ص4.

14-أزغيدي (محمد لحسن)، المرجع السابق، ص 225.

15-المجاهد، 1 نوفمبر 1961، ص 22.

16-عسال (نور الدين)، المرجع السابق، ص ص277-278.

17-المجاهد، 10 أكتوبر 1958، ص3.

18-المجاهد، 20سبتمبر 1959، ص3.

19-عسال (نور الدين)، المرجع السابق، ص281.

20-المرجع نفسه، ص282.

21-دعت جبهة التحرير الوطني لتخصيص يوم وطني ضد التقسيم وضد فصل الصحراء وهو يوم 5 جويلية 1961، ودعت إليه الدول الصديقة والمتعاطفة مع القضية الجزائرية، بإظهار تضامنها في هذا الوقت العسير. انظر: المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام "حوار حول الثورة" الجزء 2، الجزائر، 1986، ص ص421-435.

22-المجاهد، عدد 99، 3جويلية1961.

23-دحلب (سعد)، المهمة أنجزت من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 1986، ص138.